

Distr.: General
27 April 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٦٩

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد رضا (وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمين العام)

الرئيس: السيد فال (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمين العام

بيان الرئيس

تقرير الرئيس عن التطورات منذ الجلسة السابقة

مشروع برنامج عمل اللجنة

التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس

بيان المراقب الدائم عن فلسطين

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief,

Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس المؤقت: دعا اللجنة إلى النظر في الترشيحات لمناصب الرئيس ونائب الرئيس ومقرر اللجنة.

٣ - السيد زاكيوس (قبرص): قال إن برنامج عمل اللجنة للعام ٢٠٠٢ نفذ بنجاح، وأنه ينبغي الحفاظ على تركيبته الحالية لكفالة الأداء الرفيع المستوى نفسه في العام ٢٠٠٣. لذا، تمّنى اقتراح إعادة انتخاب السيد فال (السنغال) لمنصب الرئيس، والسيد رودريغيز بريسا (كوبا) والسيد فرهادي (أفغانستان) لمنصبي نائب الرئيس، والسيد بالزان (مالطة) لمنصب المقرر. وأعرب أيضاً عن تقديره للأمين العام على جهوده الحثيثة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وإحلال السلام في الشرق الأوسط بموجب قرارات مجلس الأمن.

٤ - السيد نيدلوفو (جنوب أفريقيا): تثنى على التعيينات.

٥ - جرى انتخاب السادة فال (السنغال)، والسيد رودريغيز بريسا (كوبا)، وفرهادي (أفغانستان) وبالزان (مالطة) بالتزكية.

٦ - تولى السيد فال (السنغال) رئاسة الجلسة.

بيان وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمين العام

٧ - السيد رضا (وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمين العام): تناول الكلمة نيابة عن الأمين العام، وهنأ الرئيس وأعضاء المكتب على إعادة انتخابهم بالإجماع لقيادة اللجنة. وقال إن الوضع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين

يظل بالغ الخطورة، وعلى العالم ألا يقع في الفخ وأن يتخيل أن الوضع لن يسوء؛ لأنه قد يسوء بسهولة. فحصول الخسارة البشرية للأزمة حتى الآن مرعبة. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قُتل أكثر من ٣ ٢٠٠ شخص - وغالبيتهم الساحقة من الفلسطينيين، ولكن فيهم العديد من الإسرائيليين أيضاً. وجرح آلاف آخرون من الطرفين، ومعظمهم من الفلسطينيين أيضاً. وللأسف، نرى أن غالبية الضحايا من المدنيين، والعديد منهم من الأطفال.

٨ - لم تسهم عمليات الإغلاق وحظر التجول الخانقة، والقتل خارج إطار القانون، والاعتقال التعسفي، وتدمير المنازل، واستمرار النشاط الاستيطاني وإفراط إسرائيل غالباً في ممارسة القوة إلا في تأجيج غضب الفلسطينيين واستيائهم الراسخين منذ أمد بعيد. وفي الوقت نفسه، أعادت الهجمات الإرهابية الوحشية والمدمرة ضد المدنيين الإسرائيليين، بما فيها الهجمات الانتحارية بالقنابل، إحياء المخاوف القديمة. ونتيجة لدوامه الفعل وردود الفعل - وبسبب شيوع مناخ الاتهامات والعقوبات والريّة المتبادلة - يبدو أن احتياط الإرادة الحميدة التي سادت منذ عقد مضى قد نفذ فعلاً.

٩ - وإن يكن، فما زال للحل سبيل. فقد نشأ توافق آراء واسع النطاق حول الحاجة إلى حل يرضي الدولتين. فخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية - الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي والأمم المتحدة - هدفت إلى المساعدة على تنفيذ الرؤيا المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وقوامها إنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب. وهدفت "خارطة الطريق" إلى تحقيق تسوية تركز على اختصاصات مؤتمر مدريد للسلام للعام ١٩٩١، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله والتي دعمتها جامعة الدول

العربية في قمتها المعقودة في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. وتقوم خارطة الطريق على الأداء، ويشكل الأمل قوة دافعة لها، وقد حددت المراحل والخطوط الزمنية والتواريخ المستهدفة بوضوح وواقعية. ومن شأن تطبيقها إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإنشاء فلسطين مستقلة، وديمقراطية، وقابلة للبقاء في غضون ثلاث سنوات، ومنح الفلسطينيين الأمل وكفالة أمن الإسرائيليين. ولا يتوقع أن تسوي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فحسب، بل أن تعزز أيضاً السلام في المنطقة الأوسع نطاقاً، ويشمل ذلك المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي.

١٠ - لا شك في أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب من كل المعنيين قدراً كبيراً من الصبر والثبات. ويكمن أحد العوامل الرئيسية لذلك في استعداد الفلسطينيين والإسرائيليين لاتخاذ خطوات متوازية في مجالي الأمن وبناء المؤسسات والمجالين الإنساني والسياسي. وبالفعل، اعتمد التقدم المحرز في أي من تلك المجالات إلى حد بعيد على التقدم في المجالات الأخرى. وقد آمن المضي قدماً ومعاً الممر الواعد للابتعاد عن الورطة الحالية والاتجاه نحو إنعاش الحوار السياسي. ووقفت اللجنة الرباعية على أهبة الاستعداد لتسهيل تلك العملية. غير أنه في نهاية المطاف، على الطرفين أن يحشدا بنفسهما الإرادة السياسية وأن يظهرهما النية الحسنة والاستعداد للقيام بالتسويات الشاقة اللازمة للوفاء بالتزامات المحددة في خارطة الطريق.

١١ - يشكل الإصلاح الفلسطيني عاملاً مهماً. وقد بوشرت الجهود في ذلك الاتجاه، وينبغي اعتبارها جزءاً من الإطار الأوسع نطاقاً والذي يشتمل على الخطوات المشار إليها في "خارطة الطريق". وقد حث حكومة إسرائيل على تأييد تلك العملية الفلسطينية التوجه بخلق الظروف التي تؤدي إلى تطبيع حياة الفلسطينيين. وعلى إسرائيل تحديداً أن تسارع إلى سحب قواتها من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن تجمد على الفور النشاط الاستيطاني برمته، وأن تضع حداً لممارسة هدم المنازل، وأن ترفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع والخدمات الأساسية، وأن تسدد للسلطة الفلسطينية العائدات التي تدين بها لها بالكامل. وعلى إسرائيل أن تتقيد أيضاً بكافة التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة).

آذار/مارس ما لم يقدم المجتمع الدولي مساعدة فورية لها. وناشد الجهات المانحة المساهمة بسخاء في هذا الوقت العصيب.

١٤ - ومن جهته، أكد للجنة مجدداً التزامه الشخصي العميق بالعمل مع الجهات المعنية كلها، للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. وسيواصل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تيري رود لارسن، عمله عن كثب مع الأطراف. وكانت السمات الرئيسية للسلام الشامل والعدل والدائم في المنطقة واضحة. ولكن لا يمكن فرض السلام على الطرفين، ولا يمكن التوصل إلى حل دائم بالقوة، وإنما يجب تحقيق ذلك من خلال عملية سياسية تأخذ بالاعتبار التطلعات المشروعة للشعبين. واضطلعت اللجنة بدور هام في ظل مواصلة الجهود المشتركة لتحقيق الهدف المنشود منذ أمد بعيد. وتغنى لها كل النجاح في جهودها الحثيثة والمخلصة.

بيان الرئيس

١٥ - الرئيس: أعرب بوصفه ممثل السنغال عن امتنانه للجنة لمنحها الثقة مجدداً للسنغال، واعتبر هذه الخطوة دافعاً لبلده لمواصلة عمله بمزيد من الحماس في تأييد وتعزيز الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة. وأشاد أيضاً بزملائه المسؤولين لتفانيهم في سبيل القضية الفلسطينية، وأعرب عن امتنانه لما قدموه من مساعدة. وإنه، إذ أدرك قلق الأمين العام من تدهور الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني والأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل والتي فجرها ذلك التدهور في الشرق الأوسط، أيد الاقتراح الحكيم الذي تقدم به الأمين العام بنشر قوة متعددة الجنسيات موثوقة أو مراقبين دوليين لتتكسر إلى ما لا نهاية

١٦ - حثت اللجنة أعضاء المجموعة الرباعية - الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة - على مضاعفة جهودها لكفالة تنفيذ "خارطة الطريق" بشكل فعال، بهدف تجسيد رؤيا الرئيس بوش، المدعومة بمبادرة السلام العربية المعتمدة في قمة جامعة الدول العربية، المعقودة في بيروت. وتدعو هذه الرؤيا الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) إلى قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وستواصل اللجنة عملها الدؤوب لتعبئة الرأي العام الدولي لإزالة العقبات المعوقة للسلام بهدف استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. وأشاد بالدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في حشد الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وقد نظر مشروع برنامج عمل اللجنة للعام ٢٠٠٣ ملياً في زيادة التعاون مع تلك الكيانات، وكذلك البرلمانات، ووسائل الإعلام والجامعات والمجموعات المعنية بالمرأة.

١٧ - شهد العام الفائت استمرار الانتفاضة كرد فعل على ما يعانيه الشعب الفلسطيني من استفزاز وإذلال. وقد استاءت اللجنة أشد الاستياء من الأعمال غير الشرعية وغير المقبولة التي ترتكبها الدولة العبرية بحق الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، منتهكة بشكل فاضح نص وروح اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وضاربة القانون الإنساني الدولي عرض الحائط. لذا، كان من واجب الأمم المتحدة الاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني حتى يستعيد بالكامل حقوقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، لا بد من تخصيص مزيد من

كما تطلع وفدها للعمل مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

تقرير الرئيس عن التطورات المستجدة منذ الجلسة السابقة

٢٠ - الرئيس: أشار إلى التأييد الساحق الذي أبدته الجمعية العامة للقرارات الأربعة التي رفعتها إليها اللجنة. وقد أظهرت تصويت الجمعية العامة الأهمية التي توليها غالبية ساحقة من الدول لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وأكد مجدداً أن مسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لن تنتهي حتى تتم تسوية القضية بأوجهها كافة.

٢١ - في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اجتمع بأعضاء اللجنة التوجيهية للمنظمات غير الحكومية التي أنشئت في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني وإحاطته بولاية اللجنة وعملها مع المجتمع المدني على النطاق العالمي. وقد بلغه الأعضاء بدورهم عن نشاطاتهم ومبادراتهم لدعم الشعب الفلسطيني واقتراحوا سبلاً لتحسين التعاون والتنسيق بين اللجنة والمجتمع المدني.

٢٢ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، التأم مجلس الأمن للنظر في بند من جدول الأعمال تحت عنوان: "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". ولتلك المناسبة، تقدمت الجمهورية العربية السورية بمشروع قرار يدين بموجبه المجلس، بشكل خاص، قتل القوات الإسرائيلية المحتلة لعدد من موظفي الأمم المتحدة، ويطالب بأن تمتثل إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وعقب المناقشات، صوت المجلس على المشروع الذي أيده ١٢ عضواً مقابل امتناع اثنين عن التصويت. ولكن لم يتم اعتماده بسبب التصويت السلبي من قبل عضو دائم.

٢٣ - في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وجه رسالة بالنيابة عن اللجنة إلى الممثل الدائم لليونان، الذي يتولى بلده

الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدولة فلسطين المستقبلية. وقد التزمت اللجنة التزاماً راسخاً بالعمل مع الأقطاب الفاعلة الرئيسية كلها سعياً لإيجاد حل تفاوضي؛ ونظراً إلى الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، لم يكن من بديل للتعايش السلمي.

١٨ - وفي الختام، أشاد بياسر عرفات لشجاعته وإيمانه الراسخ ومزايه كرجل دولة، وهي مزايه مكنته من أن يقاوم بهدوء كبير كل ما ألحقته به تل أبيب من معاناة جسدية ونفسية عمداً ومن دون وجه حق. وبوصفه رئيساً، جدد هو وأعضاء اللجنة التزامهم الرسمي بمواصلة توصية الجمعية العامة ومجلس الأمن باتخاذ أية مبادرة تضمن للشعب الفلسطيني بلوغ حقوقه غير القابلة للتصرف بالطرق السلمية، والإصغاء بتمعن إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وعلق أملاً كبيراً على اقتراب اعتماد خطة السلام التي أعدها المجموعة الرباعية وحثها على السعي إلى عقد مؤتمر عن السلام في الشرق الأوسط من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين الحرة وذات السيادة.

١٩ - السيدة برغوثي (مراقبة عن فلسطين): قالت إنه، في ضوء الحالة المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والاحتلال بشكل عام، لن يكون سهلاً على الرئيس أن يؤدي مهامه. غير أنها أعربت عن ثقتها بأن نجاحات رئيسية ستتحقق في ظل قيادته، بدعم كامل من بلده ومن بلدان أخرى كثيرة. وسيبذل وفدها قصارى جهده لكفالة حصول الرئيس على كل الدعم والتعاون اللازمين لتلك الغاية. وأعربت أيضاً عن تقديرها لشعبه حقوق الفلسطينيين على عملها الممتاز، وللأمين العام على جهوده التي تعكس التزامه الشخصي بتسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية وبإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الاستقلال والسيادة، فضلاً عن السلام في الشرق الأوسط.

التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين.

٢٩ - تضمنت نشاطات اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين المشار إليها في القسم الثالث الإجراءات المتخذة لتعزيز فهم أهداف اللجنة، وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات، وترسيخ التعاون مع المجتمع المدني، وتطوير نظام الأمم المتحدة للإعلام حول القضية الفلسطينية، وتنفيذ برنامج الشعبة للمنشورات.

٣٠ - اعتُمد مشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٣ (A/AC.183/2003/CRP.1).

التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس

٣١ - الرئيس: قال إن أحداثاً مهمة عدة تجرأت منذ الجلسة الفائتة. وفي الوقت عينه، بقي الوضع في الميدان شديد الخطورة وتفاقمت الأزمة الإنسانية يوماً بعد يوم. ودعا المراقبة عن فلسطين إلى تقييم الحالة وشرح موقف فلسطين.

بيان المراقبة الدائمة عن فلسطين

٣٢ - السيدة برغوثي (مراقبة عن فلسطين): أعربت عن أسفها لعدم حصول تطورات إيجابية يمكن الإبلاغ عنها في هذه الفترة. فقد ظل الشعب الفلسطيني يعاني من حقن قوى الاحتلال ووحشيتها، وقد تأثر كل مظهر من مظاهر الحياة بالحملة العسكرية الإسرائيلية. ولم تسفر عودة حكومة حزب الليكود إلى السلطة إلا عن إحكام قبضة جناح اليمين الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

٣٣ - استمر تأخير تنفيذ خارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، لا بل عرقلته، وتواصل تقويض مساعي السلام على غرار مؤتمر لندن الذي دعا إليه رئيس الوزراء بلير. وما زال الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي يقاسي المشقات الكبرى على يد القوات المحتلة،

حالياً رئاسة الاتحاد الأوروبي، معرباً عن رغبة اللجنة الصادقة في استمرار تطور الحوار المفيد الجاري بين اللجنة ووفد الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٧، وأن يتعزز على مدى الأشهر الستة التالية.

٢٤ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وجه رسالة إلى الأمين العام يعرب فيها عن موقف اللجنة فيما يتعلق بإغلاق قوات الدفاع الإسرائيلية لجامعة الخليل وجامعة فلسطين للفنون المتعددة. واعتبرت اللجنة أن مثل هذا العمل يندرج ضمن إجراءات العقاب الجماعي السافرة وغير الشرعية. وطلب بموجه من الأمين العام أن يوجه انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة، وحثه على بذل مساعي الحميدة مع حكومة إسرائيل لتصحيح مسار الوضع وإعادة فتح الجامعتين من دون تأخير.

٢٥ - إذا لم تكن هناك تعليقات أخرى يراد إبدائها، فسيعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علماً بالمعلومات التي قدمها.

٢٦ - وقد تقرر ذلك.

مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2003/CRP.1)

٢٧ - الرئيس: خلال عرضه لمشروع برنامج عمل عام ٢٠٠٣ الوارد في الوثيقة A/AC.183/2003/CRP.1، أشار إلى أن الجزء الأول يلخص القرارات التي تم اعتمادها في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة فيما يتعلق بولايات اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام على التوالي.

٢٨ - وفي القسم الثاني من مشروع البرنامج الذي يتناول المسائل ذات الأولوية، استرعى الانتباه إلى الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ التي عبرت فيها اللجنة عن رأيها بأن برنامج أنشطتها يشكل مساهمة قيمة في زيادة الوعي الدولي حيال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وشددت على الحاجة إلى مواصلة دعم العملية السياسية، وأشارت إلى أهمية

والمستوطنين المستعمرين، المشقات الكبرى، بما في ذلك مزيداً من الخسائر البشرية وأعمال الأذى والتدمير. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تخطى مجموع عدد القتلى الفلسطينيين بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي ٢ ١٠٠ شهيد.

ولتحقيق تسوية سلمية نهائية تشتمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

٣٤ - وخلال الفترة نفسها، واصلت السلطة المحتلة عمليات التدمير الجائرة لمنازل الفلسطينيين وأماكنهم وبنيتهم التحتية الحيوية وأراضيهم الزراعية. وعانى الاقتصاد الفلسطيني أيضاً بشكل فادح من استمرار سلطة الاحتلال في فرض أشد القيود على حركة الأشخاص والسلع في أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الحركة لأهداف طبية أو إنسانية. واستمر حظر التحول المفروض لـ ٢٤ ساعة على السكان المدنيين الفلسطينيين؛ وفي الأسابيع الأخيرة، تعرضت جامعات وإذاعات ومحطات تلفزيون فلسطينية عدة لإغلاق عسكري. ولم يؤد فرض إسرائيل لأشكال العقاب الجماعي تلك إلى عرقلة النشاط الفلسطيني العادي فحسب، وإنما أعاق أيضاً عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التي تؤمن المساعدة للشعب الفلسطيني إلى حد بعيد. وأعاق تلك القيود أيضاً بشكل خطير سير أعمال السلطة الفلسطينية، فحالت دون إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة التي كانت مرتقبة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٣٥ - لقد عمق الحصار العسكري الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية المحتلة الأزمة الإنسانية القاهرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. ولا يمكن لتلك الحالة المأساوية إلا أن تستمر في التردّي نتيجة استمرار إسرائيل في ارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، مما يشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٣٦ - بالرغم من صعوبة التفاوض بالمستقبل القريب، لم نفقد الأمل في أن يكتف المجتمع الدولي جهوده السياسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وهو مصدر المآسي والشقاء